سلم تصحيحي مقرر "بيئة قانونية"

الجاري بتاريخ ٣/٥/٢٠٠٥

إجابة السؤال الأول :

تتميز الاستثمارات المالية أنها لا ينتج عنها زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات، وإنما تتم من خلال نقل ملكية وسائل الانتاج والأموال المستثمرة من مستثمر إلى آخر، مما يعمل على تحقيق إيرادات ووفورات مالية. فمجرد الأوراق النقدية (السائلة) أمر ضروري في النشاط الاستثماري المالي، إلا أن المبالغة في زيادة هذه الأوراق على الأسواق المالية تؤدي إلى سيطرة المضاربة على الاستثمار وتجريد الاستثمار من محتواه الحقيقي. وإذا كانت النقود المحلية غير القابلة للتحويل الدولي - تسهم في عمليات تبادل الأوراق المالية في الأسواق المحلية، فإنها لا تكون جزءاً من رأس المال المستثمر بل تعد جزءاً من الثروة الخاصة.

وبالتالي فإن الاستثمار في الحقيقة لا ينمو بالضرورة مع زيادة الإنفاق من خلال السيولة المحلية فقط بسبب عجزها أمام التداول الدولي بل ولأن تدفق السيولة المحلية لتمويل الاستثمارات دون تجهيز المقابل للسلع والخدمات يؤدي غالباً إلى تفاقم معدلات التضخم الذي يسبب المزيد في واقع تدهور العملة المحلية، مما يجعل الاستثمار الممول بهذه العملة متناقصاً في قيمته.

إجابة السؤال الثاني :

مقدار الوعاء الضريبي للعام ٢٠٠١ هو صفر لأن الخسائر التي تم تقديرها استغرقت كل الأرباح المحققة ليكن للمستثمر الاستفادة من ترحيل الخسائر عبر ترحيل جزء من الخسائر التي تحققت في العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٢ بحيث يستفيد من إمكانية ترحيل ١٠ ملايين ليرة.

إجابة السؤال الثالث:

تستخدم سياسة الحوافز الضريبية عموماً والاعفاءات الضريبية خصوصاً كأداة لتوجيه الاقتصاد باتجاه معين من خلال التأثير في قرارات الانتاج والاستثمار والاستهلاك. وتشكل هذا التأثير يختلف باختلاف الدولة ومستوى التقدم المتحقق فيها. فالدول النامية تستخدم سياسة الحوافز الضريبية عموماً من أجل تخطي المشاكل المحلية لعملية التنمية والمتمثلة في نقص رؤوس الأموال وضيق نطاق السوق المحلي وتخلف الأساليب الفنية والتقنية الحديثة للإنتاج والبطالة. أي من أجل حفز التراكم الرأسمالي وتشجيع الادخار والحد من الاستهلاك والتشجيع والتصنيع والتصدير وحفز الاستثمارات المحلية والأجنبية وحفز التقدم التكنولوجي وتشغيل اليد العاملة وتطوير المناطق النامية وتشريع وتيرة تشغيلها.

أما في الدول المتقدمة فتهدف من خلال هذه السياسة إلى ضمان الاستمرار في النمو مع الاستقرار، لأنها قطعت أشواطاً مهمة في تقدمها الاقتصادي فحققت هيكلاً إنتاجياً متماسكاً معتمداً على قطاع صناعي قوي وتطور تكنولوجي ملحوظ.

إجابة السؤال الرابع:

نصت عليه المادة 22 من قانون الاستثمار وتتمثل في:

تستفيد المشاريع الحاصلة على إجازة استثمار من حوافز غير ضريبية تصدر بقرار من المجلس بهدف دعم قطاع محدد أو نشاط محدد على الشكل التالي:

1- السماح بالاستيراد استثناء من أحكام منع الاستيراد وشرط بلد المنشأ لمستلزمات الانتاج التي لا يوجد مايماثلها في الانتاج المحلي.

2- الاستفادة من خدمات صندوق دعم وتنشيط الانتاج المحلي والصادرات بناء على اقتراح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

3- الاستفادة من برامج الدعم الفني الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

انتهت الإجابات

أستاذ المقرر

د. خالد الحجي